العنف ضد المرأة فى العشوائيات
دراسة أنثروبولوجية فى منطقة الشرابية

أمل محمد يوسف*

تهتم هذه الدراسة بالتعرف على أشكال العنف الواقع على المرأة فى المنطقة العشوائية، وهل تساعد البيئة العشوائية على ظهور أنماط محددة من العنف، وما أسباب هذا العنف وآثاره على المرأة؛ وذلك بهدف التصدى لمواجهة هذا العنف ووضع السبل والحلول للحد من هذه الظاهرة فى البيئة العشوائية. وقد توصلت الدراسة، باستخدام المنهج الأنثربولوچى، للظروف والمخاطر التى تتعرض لها المرأة فى البيئة العشوائية، وتحرمها من أهم أنواع الرعاية والحقوق، وتجرفها للوقوع فى الجريمة والانحراف. مما يتطلب تدخل الجهات المعنية بتحسين أوضاع المرأة بصفة عامة، والمرأة فى العشوائيات بصفة خاصة، والاهتمام بتثقيف المرأة ولا سيما فى مجال محو الأمية القانونية، وتقديم برامج تنمية شاملة لها لكى تستطيع مواجهة ما تعانيه من عنف ضدها، وذلك من خلال القضاء على التجمعات العشوائية بكل مافيها من خلل يرتبط بالعديد من المتغيرات المجتمعية.

مقدمة

تعد العشوائيات (الإسكان العشوائى) مشكلة اجتماعية واقتصادية وثقافية ناتجة عن اضطراب التوازن الاجتماعى، وهى ظاهرة تتميز بها غالبية مدن العالم الثالث، حيث تنتشر المناطق العشوائية فى أمريكا اللاتينية، وفى حضر البرازيل والأرجنتين وغيرها، إذ تنتشر القطاعات الهامشية التى يعانى أفرادها عدم ثبات أوضاعهم المهنية أو السكنية، كما يعانى حضر الهند وباكستان وتركيا بآسيا من انتشار المناطق العشوائية فى المدن، وتدنى ظروف الحياة بها، وتشير الدراسات السابقة حول أفريقيا إلى أن المناطق العشوائية موجودة فى كثير من المدن الأفريقية. ونذكر على سبيل المثال نيروبى عاصمة كينيا، ولاجوس بنيچيريا، ودار السلام بتنزانيا.

* مدرس علم الاجتماع، كلية الآداب جامعة الفيوم.

وتتميز كل منطقة عشوائية بخصائص وظروف مرتبطة بالوضع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للدولة التى تقع فيها والتى تجعلها مختلفة عن غيرها. وتشكل مشكلة العشوائيات مشكلة كبيرة فى الدول المتقدمة أيضًا مثلما هى فى دول العالم الثالث.

فمدن مثل نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، ويوركشير بالمملكة المتحدة تعانى بشدة من هذه المشكلة، ولكنها تتخذ أبعادًا اجتماعية واقتصادية مختلفة عن أبعاد تلك المشكلة فى مصر وبعض دول العالم الثالث، ومن هذه الأبعاد ما يتعلق بالانتماء الدينى والعرقى وغيرها[1].

ومصر كإحدى دول العالم النامى تعانى هذه الظاهرة، حيث نشأت المناطق العشوائية فيها لأسباب متعددة، نذكر منها تدفق الهجرة من الريف إلى الحضر بحثًا عن فرص العمل أو صعوبة الحصول على سكن داخل المدينة نتيجة لارتفاع أسعار الأراض فى المناطق الحضرية، فضلا عن معوقات البناء والتخطيط، وتخلى الحكومة عن تنظيم تقسيم المناطق وعدم تقصيرها فى توفير سكن ملائم لهؤلاء السكان الذين لا مأوى لهم، مما دفعهم إلى البحث عن هذا النمط من السكن بأسعار معقولة ومناسبة لهم، على الرغم من أنها مناطق عشوائية تفتقر إلى متطلبات الحياة الأساسية من حيث حالة السكن والطرق وعدم توافر المياه أو الصرف الصحى والخدمات التعليمية والصحية الجيدة.

ولقد برز الاهتمام بدراسة المناطق العشوائية فى الآونة الأخيرة فى مصر مع الاهتمام السياسى، والتكثيف الإعلامى، والنشاط الثقافى الذى وجه لها خلال السنوات الماضية. ولقد أصبح الاهتمام بهذه القضية يمثل اتجاهًا رسميًا للدولة والتزامًا أمام المجتمع، سعيًا وراء مواجهتها والتصدى لها، وأملاً فى إدماج سكانها ضمن القوة البشرية المؤهلة، والقادرة على تنمية مجتمعاتهم المحلية من جانب، وتطوير المجتمع ككل من جانب آخر[2]. وإن كان هذا الاتجاه قد ظهر بعد تفاقم المشكلة، ولقد اهتمت الدراسات التى تناولت العشوائيات

بشكل خاص بالظروف العامة لتلك المناطق، سواء الظروف البيئية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، وقليل من هذه الدراسات هو الذى وجه اهتمامه نحو أوضاع فئات اجتماعية بعينها داخل هذه المناطق العشوائية، من هذه الفئات المرأة وذلك سواء على المستوى المحلى أو الدولى. ففى دراسة سوزان توريك Susanne Thoreek حول أوضاع المرأة فى المناطق العشوائية تحت عنوان Gender and Slum Culture in Urban Asia، اهتمت المؤلفة بالأوضاع الخاصة بالمرأة فى المناطق العشوائية، وترجع أهمية هذه الدراسة إلى اهتمامها بالمرأة فى مراحل حياتها المختلفة، وخاصة المرأة كطفلة، وأثر الإقامة فى المناطق العشوائية والثقافية الموجودة بها فى خلق هوية معينة، وأثر ذلك على الحياة الاجتماعية لها[٣].

كما تعددت الدراسات التى تتناول الارتباط بين عوامل البيئة الفيزيقية والاجتماعية من جانب، والسلوك العنيف من جانب آخر. فعلى مستوى البيئة الفيزيقية، أظهرت الدراسات أن العنف يرتبط - بدرجة كبيرة - بازدحام المسكن. ففى تقرير عام ٢٠٠٧ كشفت منظمة الصحة العالمية بجنيف النقاب عن أن تلوث البيئة فى المناطق العشوائية، يعتبر المسئول الأول عن ازدياد حالات العنف والإرهاب والإدمان فى الدول النامية، وأوضح التقرير أن المسكن الجيد والمناسب من الناحية الطبيعية والاجتماعية يوفر للإنسان الصحة الجيدة سواء من الناحية النفسية أو الجسمانية، وأشار التقرير إلى أنه من بين الأمراض الخطيرة الناتجة عن تلوث البيئة فى المناطق العشوائية، الاكتئاب وإدمان الأدوية والخمور وانتشار حالات الانحراف والتطرف وظاهرة الاغتصاب، وتتنامى فى تلك المناطق - طبقًا للتقرير - ظاهرة العنف. كما يربط التقرير بين السلوك العنيف وعوامل الضغط البيئى كالضوضاء والازدحام وتلوث المياه والتصميم الهندسى الردىء، وعدم توافر الظروف البيئية المناسبة [٤].

ولبيان حجم مشكلة العنف بين مشكلات المناطق العشوائية، فقد أوضحت دراسة أجراها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية على عينة من ١٠٠٠ مبحوث من أرباب الأسر فى منطقة منشأة ناصر، مدى معاناة سكان المناطق العشوائية من صور متعددة من العنف، سواء فى المشاجرات أو البلطجة أو الإجرام الناتج عن تعاطى وإدمان المخدرات، بالإضافة لعدم توافر الخدمات مثل الصرف الصحى ونقص المرافق، والتهديدات المستمرة بإزالة المسكن من قبل الجهات الرسمية (٥).

فالعنف لا ينشأ فى فراغ، وإنما هناك بنية مجتمعية تفرزه وتشكل إطاره، وتمنحه المضمون والمعنى، فلا يرتبط العنف أو السلوك العنيف بمنطقة معينة أو ثقافة محددة، وإنما العنف أصبح ظاهرة مجتمعية يتسم بها المجتمع بأكمله، نظراً لبعض الظروف والعوامل الخارجية والداخلية. حيث يختلف شكل وأسباب العنف من بيئة لأخرى ومن ثقافة لأخرى أيضاً، وعند استعراض ملامح وسمات المنطقة العشوائية نجد أن العنف أكثر انتشاراً وأقوى صوراً عنه فى المنطقة المنظمة والراقية.

ومجمل القول إن هناك بعض الظواهر المرتبطة بظاهرة العشوائيات ومنها: ظاهرة البطالة وما يرتبط بها من انتشار الفقر الشديد، مما يؤدى إلى اقتراف الجرائم والمحرمات للحصول على المال أو تعويض ما ينقص الشخص من حاجاته الأساسية، تليها ظاهرة الإدمان وتعاطى المخدرات وارتكاب جرائم كالقتل والسرقة والسلب والنهب، وكل أعمال البلطجة، وما يترتب عليها من ممارسة أشكال من العنف بمختلف مستوياته سواء داخل الأسرة أو خارجها، ونتيجة لعدم وجود سلطة حاكمة تظهر كثير من صور الانحرافات والتسول وارتكاب المحرمات كزنا المحارم وغيرها من أشكال العنف، وخاصة الموجه ضد المرأة، باعتبارها الكائن الضعيف الذى يفرغ فيه الرجل كل انفعالاته، نتيجة شعوره بعدم حصوله على الحد الأدنى من حقوقه الإنسانية.

ويتفق ذلك مع مقولات نظرية الضبط الاجتماعى التى تفسر السلوك الانحرافى، فهى ترجع هذا السلوك لفشل السيطرة الاجتماعية على الأفراد، بمعنى أنه فى حالة غياب الأساليب الضابطة لدى الأفراد، يحدث انفلات أخلاقى، ويتجه الفرد لارتكاب أساليب انحرافية وعنيفة على الغير، مثل البلطجة والعنف كنوع من أنواع التحرر النسبى من الارتباط بالقيم والمعتقدات الأخلاقية [٦].

ولقد أفادت تلك التصورات النظرية، وكذا الدراسات الأمبيريقية عن العشوائيات والعنف فى بلورة الإشكالية البحثية فى هذه الورقة، حيث تمثلت فى الإجابة على تساؤل مؤداه هل تتعرض المرأة للعنف فى المنطقة العشوائية، وفى حالة الإيجاب (وهو أمر بديهى) يتجه البحث إلى تحديد ما أنماط أو أشكال العنف التى تتعرض لها المرأة فى المنطقة العشوائية، وهل تساعد البيئة العشوائية على ظهور أنماط محددة من العنف، وما أسباب هذا العنف، وهل تمارس المرأة العنف على الآخرين المحيطين بها فى هذه البيئة العشوائية، وذلك بهدف التصدى لمواجهة هذا العنف من قبل الدولة، ووضع السبل والحلول للحد من هذه الظاهرة فى البيئة العشوائية.

منهج وأسلوب الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهج البحث الأنثربولوجى الذى يعتمد على الطرق والأساليب الكيفية فى الوصف التحليلى للظواهر الاجتماعية وعلاقتها بغيرها من الظواهر داخل المجتمع . وصولاً لحقيقة وواقع الأوضاع داخل مجتمع الدراسة. وذلك من خلال الاعتماد على تصميم دليل عمل ميدانى تناول من خلال محاوره بعض القضايا التى ترتبط ارتباطاً مباشراً بهدف الدراسة، كما استخدمت الدراسة الأدوات المختلفة لهذا المنهج المتمثلة فى الملاحظة والمقابلة حيث أجرى عدد من المقابلات المقننة مع بعض الحالات من النساء ذات الأعمار المختلفة تراوحت ما بين ١٨:٥٠ سنة من المتزوجات وغير المتزوجات، بلغ عدد هذه الحالات ٢٠ حالة تم تطبيق دليل العمل الميدانى عليهن، وقد تنوعت هذه المقابلات

ما بين مقابلات للحصول على مادة خاصة بالمجتمع العشوائى وتاريخه وسماته الإيكولوچية، إلى جانب المقابلات التى هدفت إلى الوصول لمختلف أشكال العنف الواقع على المرأة فى المجتمع العشوائى وآثاره وأسبابه، وقد راعت الدراسة فى اختيار الإخباريين الرئيسيين تنوعهم وفقا للسن والنوع والأوضاع الاجتماعية والتعليمية والمهنية، هذا بالإضافة إلى ملاحظة بعض الأنماط السلوكية للحياة اليومية فى المجتمع العشوائى، والتى تحمل أشكالا مختلفة للعنف ضد المرأة.

كما اعتمدت الدراسة على الملاحظة البسيطة كأداة مساعدة، وهى عبارة عن معاينة مباشرة لأشكال السلوك الذى ندرسه والتى يلاحظها الإنسان فى حياته العادية، وترتبط بالنظر والاستماع لموقف محدد دون المشاركة الفعلية فيه، كملاحظة معاملة الزوج لزوجته أو الأب لابنته، وهى تأتى دون اتخاذ إجراءات معينة، أو استخدام أدوات قياس دقيقة لتحديد أبعاد الظاهرة، وتسجيل الأحداث كما تحدث تلقائيًا فى ظروفها الطبيعية.

مجالات الدراسة

وقد أجريت الدراسة على منطقة عشش الشرابية باعتبارها من المناطق العشوائية فى محافظة القاهرة ، وقد سبق للباحثة دراستها من خلال بحوث المخدرات ضمن مشروع تعاطى المخدرات فى المنطقة العشوائية (منطقة الشرابية) الذى أجراه صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى، وملاحظتها مدى العنف الواقع على النساء فى تلك المنطقة العشوائية بمختلف أعمارهن وحالاتهن الاجتماعية، للوصول لهدف الدراسة وهو رصد أشكال العنف الواقع على المرأة فى منطقة الشرابية، سواء كانت هذه المرأة أمًا أو زوجة أو ابنة داخل نطاق الأسرة أو خارجها، بالإضافة إلى مجموعة من الإخباريين من أفراد المجتمع الذكور، لمعرفة أوجه النظر المختلفة حول ظاهرة العنف فى المنطقة.

مفاهيم الدراسة

مفهوم العنف

يكاد يكون من الصعب تقديم تعريف موحد للعنف، وذلك لاختلاف اهتمامات وتخصصات الباحثين في هذا الصدد؛ فعلماء السياسة يعرفونه بطريقة مختلفة عن علماء الاجتماع، وهؤلاء بدورهم يختلفون بدورهم عن علماء النفس أو علماء الجريمة والقانون. كما أنه يعرف أحياناً بطريقة تختلف باختلاف الأغراض التي يراد الوصول إليها، وباختلاف الظروف المحيطة أيضاً، ويرجع ذلك الاختلاف إلى تعدد الأبعاد والمتغيرات التي تشملها ظاهرة العنف. ويشتق مفهوم العنف في الإنجليزية من المصدرviolate بمعنى ينتهك أو يعتدى، وهي تعني القوة والصرامة والإكراه، وعليه فإن كلمة عنف violence تعني استخدام القوة تجاه شخص آخر، وقد ذكر قاموس وبستر ١٩٧٩ webster عدة معاني للعنف تتراوح ما بين المعنى المجازي الواضح "عمل طاقة أو قوة طبيعية أو جسدية"، إلى المعنى الشديد الغموض "استخدام غير عادل للقوة أو السلطة كما في الحرمان من الحقوق"[٧].

وهناك من يرى أن "العنف ضد المرأة" هو أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يُرجح أن يترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القهر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.

وتذكر **علياء شكري** "أن العنف في حقيقته علاقة بين طرفين، أحدهما فاعل والآخر مفعول به، وغالباً ما تكون المرأة في موقع المفعول به، أي هي الطرف الذي يقع عليه الإيذاء بأنواعه، وإن كان ذلك لا ينفي أن الرجل قد يكون في بعض الأحيان هو الضحية أو المعتدى عليه في علاقة العنف، وأن الذي أوقع عليه ذلك امرأة، ومع ذلك فإن هذا الاعتداء قد يصل أحياناً إلى حد قتله والتمثيل بجثته[٨].

وتذكر **سميحة نصر** "أن العنف يعتبر من أهم القضايا فى مجتمعنا المعاصر، ومن الظواهر الخطيرة التى تتحول يومًا بعد يوم إلى مشكلة اجتماعية، حيث إن العنف يعتبر "فعلاً يبالغ فى السلوك العدائى أو العدوانى، ويترتب عليه إرسال مؤثرات مقلقة أو مدمرة تحدث أذىً نفسيًا أو فيزيقيًا أو ماديًا، وهو ليس سلوكًا إجراميًاغير مشروع بالضرورة، وأن هناك مؤثرات دافعة إلى العنف تبدأ بالمؤثرات المقلقة التى قد ترتبط بالعنف اللفظى، وتنتهى بالمؤثرات التى تحدث تدميرًا ماديًا أو فيزيقيًا، وترتبط بالعنف البدنى أو العنف الموجه ضد الممتلكات. وأن هذا العنف يحدث فى موقف، والموقف يحدث فى مكان وزمان معينين، ومن ثم فإن العنف ينطلق من خلال منحنى تفاعلى موقفى"[٩].

المفهوم الإجرائى للعنف

هو أى سلوك أو تصرف يستخدم القوة للإضرار وإيقاع الأذى بالمرأة سواء كانت زوجة أو ابنة أو أمًا من قبل المحيطين بها داخل أو خارج الأسرة، سواء كان هذا الأذى مادياً أو معنوياً.

مفهوم العشوائيات

هناك تعريفات متنوعة للعشوائيات من منظور التخصصات المختلفة المعنية بتلك الظاهرة مثل التعريف الرسمى، والقانونى، والعمرانى والاجتماعى الاقتصادى، وذلك بهدف رصد الظاهرة من مختلف أبعادها.

ولكن التعريف الاجتماعى الاقتصادى يربط بين الأبعاد المختلفة للعشوائيات، بحث ينظر إلى العشوائيات كظاهرة مركبة من منظور كلى.

ويعرف محمود الكردى العشوائيات بأنها ظاهرة مركبة تضم البعد الإسكانى، والوضع الاقتصادى، والتركيب الاجتماعى، والنسق التخطيطى العمرانى، وفاعلية القوانين والوائح الخاصة به. بمعنى أنه ينظر إليها باعتبارها مشكلة بشر أكثر من كونها مشكلة مسكن أو وضع يد على أملاك الغير أو

التعدى على أراضى الدولة. وتبدأ مشكلة العشوائيات من وجهة نظره من تضافر البنية الاجتماعية مع النمط العمرانى العشوائى، لتفرز نوعًا من الخلل أو الاضطراب الذى ينتهى إلى نشأه تلك المناطق، واستقرارها واتساعها حجمًا وحيزًا وسكانًا (١٠).

والملاحظ فى الدراسات المختلفة أنه لا يوجد تعريف جامع مانع فى أدبيات التنمية والتخطيط العمرانى أو فى التحليل الاجتماعى للتنمية من شأنه تحديد تعريف دقيق لمفهوم التجمعات العشوائية، ولكن هناك تقسيمًا شبه متفق عليه لأنواع العشوائيات يتخلص فى الآتى:

١ - السكن الجوازى أو مدن الأكواخ Shanty Towns، وهى العشوائيات التي تنمو فى مناطق لم تكن معدة أصلاً للسكن ولا تصلح للإقامة، مثل العشش والأكواخ وبيوت الصفيح وما شابهها من مبان غير عادية، يلجأ فقراء الحضر إلى تشييدها باستخدام المخلفات والمواد الرخيصة.

٢ - الأحياء المتداعية Slums أى الأحياء السكينة القديمة فى المدن التى تعانى من تدهور المرافق والخدمات وارتفاع الكثافة السكانية(١١).

٣ - المساكن التى تقام على الأراضى الزراعية فى تقسيمات غير معتمدة وبدون ترخيص، وهى مناطق تفتقر إلى الخدمات، كما يندر أن يوجد بها شبكة مرافق أساسية مثل المبانى على جانب الترع والمصارف، وإلى جوار المساجد والملاصقة لخطوط السكك الحديدية.

٤ - الإسكان الذى ينشأ على الأراضى العامة أو الخاصة غير المستعملة عن طريق وضع اليد، وإقامة مبان سكنية عليها دون موافقة السلطات الرسمية، وهى تمتد فى أغلب الأحوال إلى الحدود الخارجية للمدن الكبيرة.

٥ - إسكان المقابر والأحواش والقوارب والمخابىء والدكاكين والمناور والسلالم وأسطح المنازل.

٦ - جيوب الفقر، وهى المناطق التى تبلغ فيها مستويات المعيشة اقتصادياً واجتماعياً بمرور الزمن مستوى متدنياً لم تبلغه من قبل. ويضم هذا النمط الأحياء القديمة فى قلب المدينة والمساكن الشعبية ومساكن الإيواء.

٧ - البؤر الريفية التى تنشأ داخل التجمعات الحضرية المخططة، والتى ظهرت نتيجة النمو السريع للمدن لتبتلع القرى الصغيرة المحيطة بها، دون أن تنمو هذه القرى. وكذلك الأطراف المتريفة والتى ظهرت نتيجة للتلاحم بين القرى والمدن بسبب نمو كل منهما فى اتجاه الأخرى فى آن واحد[١٢].

والنمو العشوائى الذى تتناوله الدراسة هو النمط الأول عشش الشرابية المبنية من الصفيح والأكواخ، بالرغم من بناء جزء كبير منها فى إطار خطة تطوير العشوائيات، إلا أن هناك منطقة العشش التى مازال يرغب ساكنوها فى عدم تركها والإقامة فى مساكن حكومية ثابتة.

محاور الدراسة

١- الإطار الإيكولوچى والاجتماعى للمنطقة العشوائية.

٢- أشكال أو أنماط العنف ضد المرأة فى العشوائيات.

٣- أسباب العنف ضد المرأة فى العشوائيات.

٤- آثار العنف على المرأة فى العشوائيات.

على أن تشمل نتائج الدراسة الميدانية مناقشة تلك المحاور وبعض الموضوعات التى تدخل ضمن نطاقها، بحيث تلقى الضوء على الوضع الحالى للمجتمع العشوائى والمتمثل فى عشش الشرابية، لأن العشوائية ليست فى نمط المسكن، وإنما فى السلوك وأسلوب الحياة وطريقة النظر إلى العالم والتعامل مع شئونه، وبالتالى سوف تعرض الدراسة لبلورة ملامح تلك العشوائية، تداعياتها ودلالاتها فى منطقة الشرابية.

أولا: الإطار الإيكولوجى والاجتماعى لمنطقة الشرابية

- تقع منطقة الشرابية فى شمال القاهرة الكبرى بجوار منطقة شبرا الخيمة، حيث يتركز فيها أكبر تجمع سكانى وصل إلى درجة التشبع بنهاية التسعينيات، بحيث لم تعد هناك إمكانية لمزيد من التعدى الجائر على مساحته المتاحة، وتتناثر التجمعات العشوائية داخل منطقة الشرابية فى تجمعات متعددة تتخلل المنطقة السكنية لحى الشرابية، ولا توجد فواصل طبيعية أو مصطنعة بين هذه التجمعات العشوائية والمناطق السكنية، حيث تقع منطقة العشش كبقعة وسط المنطقة العمرانية تحيط بها الوحدات السكنية الحكومية والأهلية من جميع الجهات، وتتخللها شوارع مختلفة الاتساع تبدأ من ٨ م إلى ٢م عرض، فيما عدا بعض عشوائيات المنطقة الخلفية التى تتقاسمها المساكن الجديدة والمتلاحمة مع سكان الإيواء، كما توجد بعض الحدود غير المقصودة مثل نفق السكة الحديد الذى يفصل بين بعض العشوائيات والعشوائيات الأخرى.
- تقام جميع العشوائيات على أراضى الشرابية الزراعية الأصل، بعد أن بورت هذه الأراضى وأصبحت مهجورة، وقد كانت تستخدم كمناشر لتجفيف الحبوب أو مقالب للقمامة. تعتمد المناطق العشوائية بالشرابية بطريقة غير مباشرة على شبكة المياه العمومية التى تغذى حى الشرابية، والموجودة فى غرب المنطقة والموصلة للإسكان الحكومى والأهلى وإسكان الإيواء، مثل عشوائيات مظلوم وعشوائيات مغالق الخشب، فتعتمد على حنفيات الإيواء أو على الحنفيات العمومية فى المنطقة، وقد تلجأ بعض العشوائيات إلى استخدام حنفيات المساجد، ولكن يتم ذلك فى أضيق الحدود.
- العشة وهى المسكن الشائع فى منطقة الدراسة عبارة عن صندوق مربع مغلق لا فتحات له أو منافذ للتهوية سوى فتحة الباب، ورغم وقوع العشش فى منطقة مظلوم على الشارع، فإنهم لا يقومون بعمل نوافذ، وذلك لاستخدام

مساحة النافذة من الداخل والاستفادة بها، إلى جانب الخوف من السرقة وإلقاء "البمب" داخل العشش.

والخشب والصاج هما مادة البناء الأساسية، حيث نجد الحوائط عبارة عن ألواح خشبية مقامة على عروق من الخشب تسد الفتحات، والفواصل بين الألواح الخشبية تسد بالصاج، والكرتون، والمشمع، وما ينطبق على الحوائط ينطبق على الأسقف، ويضاف إلى الأسقف بواقى الزبالة التى توضع لتسد الفراغات، مما يسبب كثير من الحرائق.

- طبيعة السكان فى هذا التجمع العشوائى للبيوت والعشش التى تقطنها أسر الشريحة الدنيا من الطبقة الدنيا وهم بمثابة خليط من السكان يجمع بين القادمين من قاع المجتمع، والهاربين من أحكام قضائية، والبلطجية الذين يفرضون الإتاوات إما مقابل تقديم خدمات وإما لدفع الأذى، والباعة الجائلين فى الطرقات أو فى وسائل المواصلات المختلفة، جامعى القمامة وبقايا المصانع من الكرتون وغيره، أو منادى السيارات، والمتسولين، أو العاملين فى مغالق الخشب وما شابه ذلك*.
- لا توجد طرق أو فواصل نهائيا بين كل عشة وأخرى فجميعها متلاحمة، ويظهر هذا التلاحم بشكل كبير فى منطقة مغالق الخشب، أما وسائل النقل فتعتمد جميع المناطق العشوائية بالشرابية على وسائل النقل التابعة لمنطقة الشرابية والساحل، سواء كانت أتوبيسات عامة أو ميكروباصات، أو عربات المشروع أو التكسيات والتوكتوك.
- توجد جميع الخدمات داخل منطقة الشرابية وقريبة من العشوائيات فهى متاحة للجميع مثل المستشفيات الحكومية، والمدارس الحكومية، والجمعيات

* لمزيد من التفاصيل حول الإطار الإيكولوجى لمنطقة الشرابية، انظر أمل محمود فى: علا مصطفى وآخرين، تعاطى المخدرات فى منطقة عشوائية، القاهرة، صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى ٢٠٠٧.

الاستهلاكية، والورش حيث تتنوع الأنشطة داخل العشش ما بين تجارة البلاستيك وممارسة نشاط تنظيف وإعادة تعبئة أكياس البلاستيك، وتنتشر ورش سمكرة السيارات وورش النجارة والحديد والخردة.

- وقد لاحظت الباحثة أن العشش تفتقد إلى الخصوصية وجدران الصاج والكرتون لا تمنع الرؤية ولا تحجب الصوت. والعلاقات الجنسية - سواء كانت شرعية بين الأزواج أو ليست شرعية - باتت أمورًا معتادة ومألوفة لا تزعج أحدًا. كذلك لم يعد أحد من سكان تلك العشش بقادر على أن يزعم أنه يمتلك مالم أو لن يراه أحد غيره، حتى أجساد نسائه وبناته. فالكل يمارس حياته بتفاصيلها حتى قضاء الحاجة أو الاستحمام داخل العشش أو فى الحمامات المشتركة والعمومية حيث الصفيح المثقوب يسمح للآخرين الغرباء برؤية واضحة دون أدنى مشقة أو مجهود، حيث توجد دورة مياه واحدة لكل عدة أسر، وباتت كل امرأة أو فتاة تخاف على نفسها وجسدها تضطر لتأجيل قضاء حاجتها، حتى يجيء النهار الذى من المحتمل أن يصبح أكثر أمانًا واطمئنانًا.

ويتفق هذا مع ما توصلت إليه إحدى الدراسات التى هدفت إلى التعرف على حالات النساء اللاتى يعشن فى الأحياء الفقيرة فى مدينة كينيا حيث يعشن ظروفًا سكنية غير لائقة، دون الحصول على الخدمات الأساسية بالإضافة إلى ذلك تتحمل النساء العبء الأكبر من المشكلات، ويتعرضن للعنف القائم على نوع الجنس، فالتقارب السكانى الشديد لمأوى الفقراء، والتصاق العشش بعضها بالبعض الآخر مع وجود ثقافة الفقر يؤدى إلى افتقار العلاقة بين الرجل والمرأة للحياء، وتتسم العلاقة بين الزوجين بعدم الخصوصية بطريقة قد تثير لدى الصغار أنماط تنشئة اجتماعية غير سوية مما يؤثر على سلوكهم فى المستقبل[١٢].

ثانيا : أشكال وأنماط العنف ضد المرأة فى العشوائيات

تكثر التحليلات الخاصة بأنماط العنف وتقسيمه إلى ما هو مادى أو معنوى، أو غير ذلك من التصنيفات، إلا أنه بتحليل الأوضاع البيئية وملامح الحياة الاجتماعية فى العشوائيات، فقد تبين أن جميع أشكال العنف تؤثر تأثيراً مباشراً على الجانب النفسى للمرأة؛ حيث تعانى المرأة بشكل عام سواء كانت متزوجة أو فتاة من أنماط متعددة من العنف سواء داخل الأسرة أو خارجها. وفيما يلى رصد لهذه الأنماط من واقع الدراسة الميدانية:

أ- العنف الجسدى

ويتخذ أحياناً وسائل متنوعة كالترهيب أو استعمال طرق يراد بها طمس شخصية الضحية أو إضعاف قدرتها الجسدية أو العقلية، مما يحدث تأثيراً سلبياً على استمرارها فى الحياة الهادئة، وقيامها بنشاطاتها الطبيعية. والذى يتمثل فى: الضرب – ختان الإناث – الزواج المبكر – الدخلة البلدى – الاغتصاب – التحرش الجنسى – الزنا بالمحارم. ويعتبر الضرب من أكثر أشكال العنف وضوحًا، ويتم استخدام الأيدى أو الأرجل أو الركل، أو الصفع أو الدفع أو اللكم أو شد الشعر، أو الطرح أرضا أو الخنق، أو استخدام أى أداة بغرض ترك آثار واضحة على جسد المرأة. وتمر عملية الضرب قبل وقوعها بمراحل، حيث يحدث جدال بين الطرفين (الرجل/ المرأة) فلوم للآخر، وتنتهى بالضرب، ويقولون "اكسر للبنت ضلع يطلع لها ضلعين، ضرب الحبيب زى أكل الزبيب"، هذه الشعارات وغيرها هى ما يستند إليها، ويختبئ وراءها معظم الرجال الذين يضربون زوجاتهم، حيث يلعب الموروث الثقافى دوراً كبيراً فى انتشار هذه الأفكار حول علاقة الرجل بالمرأة.

ب - ختان الإناث

صورة من صور العنف التى تقع على الفتاة، أو ربما تكون هى أولى صور العنف ضد الأنثى التى تستمر معها طوال حياتها، وتوقع بها ضرراً لا

سبيل إلى إصلاحه، حيث إنها تحدث فى مراحل عمرها الأولى، وعلى الرغم من عدم وجود نصوص دينية ملزمة أو آراء طبية قاطعة تحتم على الأسر المصرية ختان بناتهن، فقد تبين أن هذه الممارسة كانت تتم فى الماضى بنسبة تكاد تصل إلى ١٠٠٪ لكل من الإناث والذكور، حيث تعد من أهم العادات المتبعة لدى سكان المناطق العشوائية نظراً لأصولهم الريفية، ولا عجب فالعادة هى فى النهاية تعبير عن معتقد وتجسيد له، بغض النظر عن الآثار الجانبية والمتمثلة فى تقليل الرغبة الجنسية عند الإنثى.

ج - الزواج المبكر

وهو نوع من الاغتصاب العلنى والصريح، حيث يشارك فيه مأذون مأجور، وطبيب بلا ضمير، وأب جشع يبيع ابنته فى المزاد، وأم تخاف على ابنتها من الوقوع فى الرذيلة، حيث تعد مفاهيم الشرف قيمة فى المجتمع العشوائى، ويترتب على ذلك أن نسبة وفيات الناتجة عن الحمل والولادة للأمهات المراهقات خمسة أضعاف الأمهات فوق سن العشرين، كما تتعرض المرأة بالزواج المبكر للعديد من المخاطر الصحية كتسمم الحمل، وفقر الدم، وصعوبة الولادة والإجهاض، كما يسهم صغر السن للفتاة فى فتح شهية الزوج للإنجاب المتكرر، دون فاصل زمنى معقول بين الولادة والأخرى، مما يعرضها للانتهاك البدنى، ويعرض أطفالها للأنيميا والجفاف ونقص الوزن، ولهذا ترتفع نسبة وفيات الأمهات والرضع والأطفال فى المناطق العشوائية. بالإضافة إلى أن الزواج المبكر يحرم الفتاة من فرصة التعليم، وهذا ما أكدته دراسة إقبال السمالوطى ورفيقة حمود بأن الزواج المبكر يحرم الفتيات من فرصة التعليم، وأن ٤٧.٣٪ من فتيات عينة بحث عشوائيات الجيزة قد توقفن عن متابعة التعليم بسبب الزواج المبكر، وليس الصحة والتعليم فقط هما الخسارة الوحيدة، ولكنها تخسر نفسها، ومعنوياتها نتيجة عدم قدرتها على القيام بإلتزاماتها وأعبائها، ومتاعبها النفسية نتيجة عدم الإشباع العاطفى الذى لم

ينضج بعد، خاصة إذا كان الزوج أكبر منها بعشرات السنين، مما يؤدى إلى افتقاد الانسجام وقيام العلاقة الزوجية السليمة بين الطرفين وتنتهى معظم هذه العلاقات إما بالصمت أو بالطلاق، فقد تبين ارتفاع نسبة المطلقات بين المتزوجات من سن ١٢- ١٨ سنة فى منطقة الدراسة.

د- الدخلة البلدى

تمثل الدخلة البلدى شكلا من أشكال العنف الذى يمارس ضد الأنثى فى المجتمع العشوائى، وحيث تمثل أصعب امتحان تواجهه العائلة إذ يطلق عليها "شرف العائلة"، وليس شرف الأنثى، وتتم فى وجود الداية وعن طريق الزوج وفى وسط جموع من الناس فى انتظار نتيجة هذه العملية، وبعد اتمامها تنطلق الأعيرة النارية والزغاريد احتفالاً وتأكيداً على شرف العائلة، وأن هذه الفتاة بنت الصون والعفاف، ويحرص أعضاء المجتمع العشوائى على إجراء هذه العملية بغرض قطع ألسنة من تسول له نفسه الحديث أو التجريح فى أى فتاة بالمنطقة، حيث تمثل جرائم الشرف إحدى صور العنف ضد المرأة داخل المجتمع العشوائى، والتى تحدث لأسباب عديدة منها الشك فى السلوك للأنثى، أو اكتشاف الخيانة الزوجية، والتى تنتهى بالقتل فى بعض الأحيان. وتؤكد إحدى الدراسات التى أجريت فى بانكوك وتايلاند: أن الغضب وشبهات الزنا والمزاج المتعكر واضطراب الشخصية من العوامل المتصلة بأحداث العنف بين الزوجين[١٤].

هـ- الاغتصاب الجنسى

تواجه الأنثى الاغتصاب وخطر نظرات الرجال التى تحمل اتهامًا ضمنيًا لها بالمشاركة فى تحمل وزر ما حل بها، حيث تتعرض الفتاة للاغتصاب من قبل الزوج، وهو أحد أنماط العنف الموجه للمرأة الزوجة أكثر من كونه سلوكًا جنسيًا منفصلاً بذاته، فيعتبر شكلاً من أشكال العنف الواقع على الزوجة ولا يمكن فهم أو مناقشة الانتهاك الجنسى للزوجة، إلا فى ضوء العلاقة الأشمل وهى علاقة الرجل بالمرأة داخل المجتمع، وهو ميكانزم اجتماعى لسيطرة الرجل على المرأة،

ويعتمد على التهديد والتخويف لها أو استخدام القوة بفعل جنسى الغرض منه المتعة، وإنما هو تطبيق لقوة الرجل على المرأة. وعادة ما ترفض الزوجة العلاقة الزوجية نتيجة المجهود البدنى الذى تبذله طوال اليوم سواء داخل البيت أو خارجه، والزوج لا يعترف بهذا الجهد المضاعف، وأن هذه العلاقة تمثل له المتعة الشخصية، بل وأن رفض الزوجة يمثل له نوعا من الإهانة والطعن فى رجولته، مما تضطر المرأة معه إلى إتمام هذه العلاقة دون أى رغبة، فهى مجرد أداة أو وعاء لتفريغ رغبته الجنسية، وقد يجبر الزوج زوجته على أساليب منحرفة فى العلاقة رغما عن أنفها، وكأن هذا الجسد ليس جسدها، بل جسده هو، وقد ترجع هذه الممارسات الشاذة نتيجة مشاهدة بعض القنوات الفضائية، ومواقع الجنس وتعاطى المخدرات بين الشباب فى المنطقة العشوائية.

كما ينتشر فى المنطقة انحراف سلوك بعض الفتيات والنساء، الذى قد يصل إلى حد ممارسة الفحشاء معًا أو السرقة، كما قد يقوم بعض الشباب المستهتر بكسر أبواب الحمامات للاعتداء على الفتيات، أو يقومون "بتعرية" الفتيات فى الأماكن البعيدة، عند السكة الحديد أو العشش النائية، وقد يصل اعتداء هذا الشباب المدمن غالبًا إلى حد الاغتصاب تحت تهديد السلاح.

و - التحرش الجنسى

سواء فى الشارع أو فى العمل، وقد يتم التعبير عنه بالقول، وقد يتجاوز ذلك ليصل إلى حد الاعتداء على الحياء العام؛ من لمس الجسد أو مداعبة منافية للحياء العام، أو توجيه كلام مخل، ويترتب على هذه المضايقات شعور الفتاة بالارتباك والخوف والإهانة والسلعية والرغبة فى الانتقام.

ز - زنا المحارم

يعتبر زنا المحارم شكلا من أشكال العنف الذى يمارس ضد المرأة فى المناطق العشوائية، نظرا لطبيعة هذه المناطق الإيكولوچية وازدحام المسكن، والتى قد يترتب عليها إقامة بعض العلاقات الجنسية غير الشرعية؛ مثل "العلاقة بين بعض الآباء وبناتهن أو زوج الأم وبناتها، أو الأخ وأخته، وكل ما سبق يعد صوراً من القيم والأخلاقيات السلبية والتى يحفزها انتشار تعاطى وإدمان المخدرات، وضعف الوازع الدينى، ومشاهدة الأفلام الجنسية.

حيث يؤدى ضيق المكان فى العشة وعدم وجود أماكن كافية مريحة لنوم الأبناء إلى تنافسهم وصراعهم مما يقضى على الخصوصية فى العلاقات الخاصة بين الأزواج، وعدم الحياء فى التعامل بين الذكور والإناث. وقد ساعد على ذلك أيضا اختلاط الآباء مع الأبناء أثناء النوم، دون مراعاة الفصل بين الجنسين، وقد انعكس ذلك على انتشار الانحرافات السلوكية داخل المنطقة العشوائية، حتى أنها أصبحت سلوكيات سائدة تشيع القلق والتوتر وعدم الإحساس بالأمان لمختلف سكان المنطقة.

ح - العنف الاقتصادى

كثيرا ما تتعرض المرأة لعنف ربما يكون أقوى من العنف المادى أو الجسدى مثل حرمانها من الحق فى العمل أو عدم تخصيص مصروف مناسب للمعيشة، أو عدم السماح لها بالإنفاق على بعض متطلباتها الشخصية، بل إن الأشد قسوة وظلماً من ذلك أن تكون المرأة هى التى تعمل وتنفق على الأسرة، فى حالة تقصير الرجل أو تهاونه أو عجزه عن الكسب، ولا يكتفى الزوج بذلك بل يستولى على كل مليم معها عنوة واقتدارا أو يستولى على ممتلكاتها قهراً، فهناك بعض الحالات التى تقوم بتشويه جسد الطفل لاستخدامه فى التسول، والبعض الآخر يقوم ببيع الأطفال أو أعضائهم، نتيجة انعدام الوازع الدينى والأخلاقى وانتشار الفقر

ونسبة البطالة وتدنى مستوى المعيشة، بجانب إهمال الأسرة وعدم عنايتها بتربية أبنائها، ومع انتشار ظاهرة الإتجار بالبشر وبيع الأعضاء أصبحت العشوائيات سوقا لهؤلاء التجار الجشعين، لاستغلال ظروفهم المعيشية واحتياجاتهم المادية، نتيجة لحالة الرفض العارمة داخل المنطقة العشوائية، حيث يقول أحد الإخباريين "إن معظم المواطنين يرفضون طبيعة حياتهم ويتألمون من تفشى البطالة وتدهور الحالة المعيشية".

كما تنتشر فى المنطقة ظاهرة عمالة الأطفال والتى تحتل شكلا من أشكال العنف الاقتصادى، حيث يعانى الأطفال فى المنطقة من مشكلات ترتبط بالأوضاع التعليمية سواء كانوا ذكورًا أو إناثًا، فالمدرسة أحيانا تقع بعيدة عن المسكن، فيضطر الأطفال إما إلى السير على الأقدام مسافة طويلة، أو يركبون مواصلات عامة مما يعرض الطفل إلى الإرهاق أو المخاطرة فى هذه السن المبكرة.

هذا بالإضافة لارتفاع مصروفات المدارس وانتشار الدروس الخصوصية، مع عدم المقدرة على سدادها، مما يشكل تكلفة إضافية على أسرة الطفل، وبالنسبة للفتيات فى منطقة الشرابية فقد ذكرن العديد من المشكلات المرتبطة بالتعليم: المشكلة الأولى اقتصادية فى الأساس، وهى مواجهة مصروفات المدرسة وثمن الكتب، والزى المدرسى، ومجموعات التقوية، والدروس الخصوصية، وفى حالة عجز الطالبات عن السداد أو تأخرهن فى سداد المصروفات المدرسية فإنهن يحرمن من العلاج حسب نظام التأمين الصحى، كما يتعرضن للضرب فى بعض الأحيان، هذا علاوة على مشكلات أخرى، مثل صعوبة المنهج والامتحانات والشكوى من عدم وجود من يساعدهن فى أداء الواجبات المدرسية لانخفاض المستوى التعليمى للأسر فى منطقة الشرابية.

كل هذه الأسباب كانت وراء تسرب الذكور والإناث من المدرسة وانخراطهم فى سوق العمل فى سن مبكرة. فالأسر فى منطقة الشرابية تنتمى إلى

الشريحة الاقتصادية الدنيا، مما يجعل البعض يلجأ إلى الزج بالأبناء فى سوق العمل، وقد يدفع الأب الأبناء الإناث إلى العمل فى المنازل كخادمات أو فى المصانع أو للتسول أو للسرقة من أجل توفير المال الذى ينفقه على الأسرة، أو مزاجه الخاص مثل تعاطى المخدرات، وهناك بعض الرجال من يدفع بالأنثى لممارسة مختلف أشكال الأنشطة التى تجلب له المال، مع حرمانها من التصرف فى هذا الدخل الخاص بها، كما تكثر المشاحنات فى مجتمع العشوائيات واستخدام الآلات الحادة التى يترتب عليها وفاة بعض الخصوم ودخول السجن للقتلة، ولهذا تفاجأ زوجات شابات بسجن الزوج عدة سنوات عقب زواجها بفترة قصيرة وعليها أن تواصل السعى فى جبهتين أولهما الإنفاق على الأبناء فى حال وجودهم، وثانيهما تدبير مصاريف زيارة الزوج المسجون المتكررة.

وتمثل المرأة المعيلة للأسرة فى المنطقة العشوائية نسبة عالية جداً من مجمل حجم الأسر التى يفترض أن يعولها رجال.

ط - العنف الاجتماعى والنفسى

ويتمثل العنف الاجتماعى فى عدم إشراك المرأة فى القرارات الأسرية، وعدم إتاحة الفرصة لها للتعبير عن رأيها أو رغبتها، أو حرمانها من حق الاعتراض أو الرفض أو إجبارها على التبعية المطلقة للرجل.

كما يعتبر العنف النفسى والمعنوى كالسب والشتم والإهمال العاطفى، والإذلال، وإشعارها بالدونية والتفاهة، وتهميشها، وإضعاف فاعليتها فى المجتمع، من أشد أنواع العنف الذى يمارس ضد المرأة وهو ما يؤدى بالمرأة لأن تشعر بالدونية والإهانة الشديدة لإنسانيتها.

ويترتب على الاحتكاك المستمر والاختلاط اليومى مع الجيران فى المنطقة كثير من المشكلات تأخذ شكل شجار، يتحول إلى شتم وضرب، وفى كثير من الأحيان بدون سبب واضح، وتقول إحدى الفتيات: "الجارة تشد شعرى، لأنها بتغير منى". وتقول فتاة أخرى "الجارة حطة نقرها من نقرى مش عارفة ليه".

وغالبا ما تنشأ هذه المشكلات نتيجة للتزاحم على المرافق العامة، وبخاصة الحمامات، فقلة عددها يجعل السكان يتشاجرون للدخول إليها، أو لمشكلات الأطفال أثناء اللعب أمام العشة لعدم وجود أماكن خاصة لذلك.

كما تزداد الخلافات الأسرية لأسباب يرتبط بعضها بالجو النفسى للأزواج، والهروب من مسئولية الصغار كثيرى العدد، أو الظروف المعيشية المتدنية التى لا تعطى الزوجة فرصة لغسل وجهها، لقلة المياه وظهور آثار قلة النظافة على الجلد، وسوء التغذية بشكل واضح، بما لا يشجع على الاقتراب من الزوجة سواء بسبب المظهر أو انشغالها بأولادها. وينشغل الزوج عنها بامرأة أخرى عن طريق الزواج الثانى أو علاقات خارج إطار الزواج بالإضافة لانتشار بعض الأمراض حيث توقع المهن اليدوية مثل جمع القمامة وغيرها وأعمال الكرتون، مع عدم الاهتمام بالنظافة الشخصية، توقع الكثير وخاصة المرأة فريسة لأمراض، لا تجد الخدمات الصحية المناسبة لعلاجها فى ضوء الظروف الاقتصادية المتدنية.

فغياب الخصوصية داخل المنطقة العشوائية، يؤدى إلى فقد العديد من المعايير الأخلاقية والإنسانية السليمة، والتى انعكست بدورها فى انتشار العديد من الأنماط الأخلاقية السلبية والانحرافية بين أفرادها، فالتلاصق الشديد للعشش يجعل كل ما يدور بداخلها مشاعاً لدى الجميع، والغالب أن معظم العشش تأخذ شكل صفوف، فالفواصل الخشبية أو المصنوعة من الصاج والكرتون تنقل الأصوات خلالها إلى العشش المجاورة. ووجود الفتحات بينهم تجعل الرؤية ميسورة. كما أدى صغر المسكن – كما تم توضيحه – إلى أن فقدت الحياة الأسرية الواحدة خصوصيتها، وأصبحت كل الأسرار والأمور الخاصة أمور مشاعة بين الجميع، كما أدى هذا الوضع إلى افتقاد الحياء فى العلاقة بين الرجل والمرأة سواء الغرباء أو المعارف أو الأقارب أو الأزواج.

وتتضح عدم الخصوصية بين الآباء والأبناء داخل الأسرة فى عدة مواقف، وهى النوم فى حجرة واحدة، وممارسة العلاقة الخاصة بين الأزواج والزوجات،

مما يؤثر على تشكيل سلوكيات الأبناء، وقد يدفعهم ذلك إلى الانحراف، وممارسة علاقات غير مشروعة منذ مرحلة الطفولة، كما تؤدى رؤيتهم لهذه العلاقة إلى عدم الاحترام والتقدير الكافى لآبائهم.

وتشير أيضا نتائج الدراسة الميدانية إلى أن أطفال هذه البيئة العشوائية أكثر تعرضا للاضطرابات الشخصية، أو الانحراف فى سن الشباب، حيث يعكف كبار المجرمين والمنحرفين على تلقى أطفال العشش والعشوائيات، يعلمونهم أولى الممارسات العدوانية، ويغرسون فيهم الحقد على كل من ينعم بالحياة داخل المدينة، مقابل حرمانهم وشقائهم وتعاستهم، وإذا كان الجوع هو أهم وأبرز صور معاناة هؤلاء الأطفال، فإن السرقة هى الحل الوحيد الممكن للحصول على الطعام.

أما أهم ممارسات العنف فتأتى بعد سنوات قليلة من البلوغ، فيصبح موجهًا للنساء فى صورة هتك عرض، أو محاولة اغتصاب من جار لجارته فى دورة المياه وهى تقضى حاجتها، ولن يتردد فى اغتصاب فتاة أو امرأة تسير فى الشارع. وحتى لو تزوج فهو يمارس العنف والقهر على زوجته، بطرق مختلفة مثل الضرب والإهانة، وغيره من صور العنف.

وكذلك الحال بالنسبة لفتيات العشش والعشوائيات، فالفتاة التى لم تجد أحدا يحترم خصوصية جسدها أو عرضها، لا وهى طفلة ولا هى بالغة، بل لقد قتلت البيئة العشوائية فى أعماقها كل إحساس بالخجل، وعاشت تحت وطأة ظروف عانت فيها الحرمان والجوع والقسوة، مثل هذه الفتاة التى عاشت فى ظل هذه الظروف قد لا تتردد لحظة واحدة فى أن تتخذ من الدعارة طوق نجاة بالنسبة لها، إذا ما سنحت لها الفرص لذلك، أو الزواج بكبار السن من الأغنياء والوافدين العرب، أو للسفر فى مواسم العمرة والحج للتسول والسرقة وهكذا.

توصلت الدراسة إلى أن النساء فى المنطقة العشوائية يعانين الأمراض النفسية نتيجة لبعض المشكلات الصعبة التى تقابلهن فى حياتهن، مثل الفقر والبطالة والشعور بالاحتياج للآخرين والاضطهاد، وشعورهم أنهم فئة مهمشة فى المجتمع، هذا كله يعود على المرأة بالقلق المستمر، والخوف والتفكير المستمر فى كيفية تلبية احتياجاتها الأساسية بأى طرق سواء، كانت مشروعة أو غير مشروعة. وهذا التفكير المصحوب بالقلق والصراع مع النفس يعود عليها بالكثير من الأمراض النفسية التى تزيد من صعوبة الحياة.

ومن أكثر هذه الأمراض الاكتئاب والهلوسة والشعور بالوحدة والاضطهاد والوسواس القهرى.

هذه بعض الصور للأخلاقيات والقيم السلبية وصور وأنماط العنف من وعلى المرأة فى تلك البيئة العشوائية. بالإضافة لبعض الضغوط المتنوعة سواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية حيث يتولد لدى الفرد فى هذه البيئة العشوائية شعور بالظلم، يؤدى إلى أحد أمرين، إما الانزواء والاغتراب عن المجتمع وهجره، وإما إلى التمرد والعنف.

والمرأة عموما ليست بمعزل عن هذا المجتمع بكل أخلاقياته وتناقضاته الفجة، بل إنها محور ارتكازه، فلا غرابة إذا تسربت إليها عدوى العنف، فإذا كانت هناك طائفة من النساء مسالمات مستسلمات لما يقع عليهن من ظلم، فعلى العكس توجد طائفة أخرى متمردة على ما يحيط بها من واقع، هذه النوعية الأخيرة يمكن أن تلجأ إلى العنف لدرء الظلم الواقع عليها، وهناك صور كثيرة للعنف أعلاها القتل، وأدناها الضرب أو الإيذاء البدنى[١٥].

ثالثا: أسباب العنف ضد المرأة

أكدت المقابلات أنه لا يوجد سبب واحد يمكن أن يفسر هذه الظاهرة، ولكن على الأرجح إنه نتاج التفاعل بين مجموعة من العوامل النفسية والاجتماعية والبيولوچية، والسلوك العنيف الذى يتم تعلمه من خلال البيئة المحيطة؛ حيث يرى

الطفل والده يضرب والدته، كما يمكن التعلم من خلال البيئة المحيطة والأصدقاء والمدرسين والتليفزيون (صورة البطل وغيرها). كما أن الشخص يكرر السلوك بناء على نتائجه وهذا الجانب مهم جدا، فعندما يحصل الشخص الممارس للعنف على ما يريد من خلال السلوك العنيف، أى أن الضحية تخضع لإرادته، فمن المرجح أن يكرر ذلك السلوك.

توصلت الدراسة إلى أن الأسباب الرئيسية لانتشار العنف بالعشوائيات هى البطالة والفراغ والفقر وكذلك الصحبة السيئة، والتى تلعب دورًا بارزًا فى انتشار السلوك العنيف، نتيجة احتكاك الفرد بالعناصر الإجرامية ومحاولة تقليدهم فى السلوك. كما كان تعاطى المخدرات بكل أشكالها السبب الآخر وراء انتشار العنف فى المنطقة نتيجة كثرة الهموم والهروب منها وسوء الظروف المعيشية والضغوط النفسية والشعور بالإحباط وعجز سكان العشوائيات عن تحقيق احتياجاتهم الأساسية، بالإضافة لطبيعة المنطقة الجغرافية وغياب الأمن، وعدم الاستقرار الأسرى وانتشار الجريمة والعنف .

إن حالة الإحباط التى قد تصيب الأفراد فى المجتمع أحد أبرز الأسباب التى أدت إلى انتشار العنف داخل المجتمع المصرى، بالإضافة إلى التلوث السمعى والبصرى وأحيانا الأخلاقى، والذى اتخذ أشكالا متعددة فى المجتمع المصرى خاصة فى الأونة الأخيرة منها الضوضاء والصخب والأخلاقيات المتدنية فى الشوارع المصرية، بالإضافة إلى ضعف الوعى الدينى وتدنى المستوى الثقافى.

يضاف إلى ما سبق ضعف القنوات الشرعية التى يمكن من خلالها أن يعبر المواطن عن رأيه، مما تسبب فى حالة من مشاعر الرفض والغضب، كذلك الأسباب الاقتصادية مثل الفقر والبطالة وفقدان فرص العمل، وزيادة الأسعار والظروف الاقتصادية السيئة، كلها عوامل قد تدفع إلى القيام بأعمال عنف، منها البلطجة مقابل الحصول على الأموال. كما أن هذه الأوضاع

الاقتصادية السيئة السابق الإشارة إليها تساعد على نشأة تربة صالحة للتطرف، تزود الجماعات المتطرفة بأعضاء يعانون من الإحباط، وافتقاد الشعور بالأمان والأمل في المستقبل .

فضلا عن الاختناقات في المسكن والزحام الشديد، والإحساس بسوء توزيع الموارد الاقتصادية لصالح فئات محددة في المجتمع، ونقص المرافق والخدمات في العشوائيات، وانتشار عدد كبير من القيم السلبية مثل الانتهازية والنصب والاحتيال والكذب ومحاولة الكسب السريع بغير جهد أو بأقل جهد، والرشوة والمحسوبية، مما يدعم الشعور بالظلم الاجتماعي لدى الأفراد.

كل هذه المتناقضات تتشابك مع ضعف الأمل في الخروج من دوامة الفقر والعون، فلا يكون من طريق إلا واحد من ثلاثة، إما الإحباط الشديد والنقمة والحقد على الآخرين، فيصبح الشباب أداة سلبية لا يمكن الاستفادة من طاقاتهم، أو اللجوء إلى أية وسيلة للخروج من الفقر إلى ما يعتقدون أنه الثراء؛ وهنا لا تلعب الأخلاق والمبادىء والمثل أى دور، بل يتم تعطيلها تلقائيًا في نفس الشاب، أو الخيار الأخير المتمثل في الكفاح والمثابرة والسعي لتجاوز هذه التناقضات بأقل الخسائر الممكنة ونسبة ضئيلة تسلك هذه الطريقة.

حيث إنه لارابط بين الفقر وسكنى العشوائيات وبين جرائم العنف؛ فالصورة الذهنية لدى المجتمع؛ والتى تربط بين الفقر وجرائم العنف لم تعد دقيقة، بسبب التحولات التى شهدها المجتمع المصرى مؤخرا، لا سيما وأن اتساع النطاق الجغرافى للعنف فى المجتمع المصرى يوضح عدم اقتصاره على المناطق العشوائية، بل تجاوزها للمناطق الراقية.

ويمكن تحليل أسباب انتشار العنف إلى "الأسباب المجتمعية والنفسية" وضعف الحياة السياسية، وعدم وجود قنوات فعالة للمشاركة وكذلك عدم قدرة المؤسسات السياسية والأحزاب والنقابات على دمج واستيعاب طاقات المواطنين خاصة الشباب منهم. فضلا عن شيوع قيم مجتمعية تعلى من شأن القوة، خاصة

المادية مما يسهم فى تفشى ثقافة العنف، كما أن عدم تحقيق الذات والشعور بالتهميش يؤديان إلى النتيجة ذاتها.

كما أظهرت الدراسة الميدانية دور الموروث الثقافى فى ممارسة العنف ضد الأنثى من خلال إعلاء قيم الذكورة على الأنوثة، حيث تواجه الأنثى منذ ميلادها من خلال التمييز بينها وبين الذكر - الولد - أشكالا من العنف، يتجلى فى تفضيل الولد على الأنثى فى الأكل، الشرب، الملابس، الرعاية الصحية، التعليم... إلخ. وللأسف أن المرأة - الأم - قد تقوم أحيانا بالمشاركة فى تنشئة البنت على هذه القيم ذاتها، فتلقنها الطاعة والاستجابة لطلبات الابن بحجة أنه "الولد" ومن ثم يصبح من حقه أن يعاقب الأخت، حتى ولو كان أصغر منها سنًا، فله الحق - مثلا - فى ضربها أو تعنيفها باللفظ، وهكذا تدخل فى سلسلة القهر من قبل الزواج وبعد الزواج.

رابعا: آثار العنف على المرأة

يهدف العنف إلى شكلين من أشكال الإيذاء، الأول هو الإيذاء البدنى بدرجاته ومستوياته المختلفة، والتى يترتب عليها ضرر بالغ للضحية بدءًا من الضرب أو العض أو الركل أو الدفع، ووصولا إلى القتل أو إحداث عاهات مستديمة جزئية أو كلية، وكذلك الاغتصاب أو الاحتجاز لفترة معينة والتعذيب بمختلف أنواعه.

والشكل الثانى من أشكال الإيذاء، هو المعنوى أو النفسى ويتم خلال توجيه كل أشكال الإساءات النفسية للضحية، مثل السباب والشتائم والتهكم والاحتقار والسخرية والتجريح، وفى بعض الأحيان تتعرض الضحية لكلا النوعين من الإيذاء، وفى أحيان أخرى يكون الإيذاء المعنوى والنفسى هو البداية للإيذاء البدنى وما يترتب عليه من أشكال العنف المضاد، كما يمكن أن يوجه المعتدى كلا النوعين من الإيذاء للضحية فى الوقت نفسه وبصورة منتظمة [١٦].

وفى هذا الصدد ذكر "هيلبرمان ومانسون" أن نصف النسوة اللاتى أحلن إلى العلاج من اضطرابات نفسية على مدى عام بلغ ٦٠ حالة تعرضن للضرب

من أزواجهن، وفى دراسة أجريت على ١٦٠ امرأة حولن للعلاج النفسى بسبب تعرضهن للضرب تبين أنهن يعانين من زملة أعراض التعرض للمشقة الحادة، ويتسمن بأنهن سلبيات وعاجزات عن التصرف، وغير قادرات على رعاية أطفالهن، وتقديرهن منخفض لذواتهن، ولديهن شعور بعدم القيمة، وينفرن من ممارسة الجنس[١٧].

فقد أفادت الزوجات اللاتى مورس بحقهن العنف عن شيوع أنماط سلبية من التواصل بين الزوجين، وتدنى مستوى المودة والرضاء، والتناغم والسعادة فى إطار الزواج، بالإضافة لانتشار أنماط الأضطراب النفسى لدى النساء.

بالإضافة إلى أن الأضرار الصحية والنفسية التى يخلفها العنف لها آثار خطيرة، الأمر الذى يجعل المرأة تعيش فى عالم تفتقد فيه إلى أمنها الإنسانى مما يؤثر على قدرتها على العطاء داخل الأسرة وتربية الأجيال من ناحية، وعلى المشاركة فى التنمية وفى النهوض بمجتمعاتها من ناحية أخرى.

إن اضطراب شخصية الزوجة المساء إليها وشعورها بالقلق والاكتئاب والإحساس بالدونية والعجز، يجعلها سلبية نحو ذاتها والآخرين، وخاصة الزوج والأسرة، كما تشعر باليأس تجاه المستقبل، مما يؤدى إلى زيادة اضطراب شخصيتها، وتكرار تعرضها إلى الإساءة.

ويؤكد علماء النفس أن المرأة التى تصاب بعقد نفسية، غالباً ما تكون قد تعرضت فى طفولتها إلى خبرات خاطئة ترسبت فى اللاشعور، فاقترنت فى عقلها الباطن صورة الرجل بشىء من السطوة والعنف، مما يؤدى إلى التدمير النفسى الكامل للضحية وكراهية الحياة، والرفض التام، كما يظهر فى الإقدام على الانتحار، فلا يقتصر العنف ضد المرأة على ما يقع عليها من الآخرين سواء الزوج أو الأب أو الرجل عموما، بل يمتد هذا التأثير فى بعض الأحوال إلى إلحاق المرأة أذى بنفسها، أو ممارستها للعنف ضد نفسها وكيانها[١٨]، من ذلك ما تردد

فى منطقة الدراسة حول بعض الإناث اللاتى ألحقن الأذى بأنفسهن، ومن ذلك التى أشعلت النار فى جسدها، وأخرى تناولت حبوب سامة لكى تتخلص من حياتها لكى تضع حداً للعنف الواقع عليها من قبل الرجل، أو من المجتمع عموماً، حيث تمثل المنازعات العائلية السبب الأول فى إقدام المرأة على العنف ضد نفسها (الانتحار) وهذا ما يتفق مع الملاحظات الميدانية حيث لا تجد المرأة إذا زادت المنازعات بينها وبين الزوج، إلا الخلاص من هذه الدنيا، أوقد تلجأ إلى الانسياق فى أحيان أخرى وراء سلوكيات إجرامية يغذيها عدم غفران المجتمع، مدللة على ذلك بالإشارة إلى أن نسبة كبيرة من محترفات البغاء هن ضحايا جرائم الاغتصاب، ممن واجهن ردود فعل المجتمع العنيفة حيالهن. أو قد تكون الفتاه قد مرت بعلاقات لا تكون بالضرورة جنسية، بحيث إن مفهوم الحياء لم يعد مقدساً.

وهذا يقود الجيل الحالى من الشابات إلى التدرج من علاقات منفردة، إلى علاقات أكثر اتساعًا، خصوصاً إذا كانت المرأة محتاجة مادياً ولديها استعداد مسبق للأمر.

وقد أوضح آخر تقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية أن العنف يكبد الدول خسائر مادية ضخمة، وتشير الإحصائيات إلى أن الإصابات التى تنجم عن العنف تكلف الدول ما لا يقل عن ٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وذلك بالإضافة إلى المعاناة الجسدية والنفسية المريرة، وقد جاء فى التقرير الذى صدر بمناسبة ختام مؤتمر مكافحة العنف فى ڤيينا أن نحو ١.٦ مليون شخص يموتون سنويا بسبب إصابات ناجمة عن العنف، كما يصاب ملايين آخرون بإصابات نفسية وجسدية مختلفة.

وتشير الدراسة إلى أن العنف هو من أكثر العوامل المسببة للوفيات داخل الفئة العمرية ما بين ١٥- ٤٤ عامًا، وتتفاوت النسب فتكثر بين النساء عن الذكور، كما توضح الدراسة أن الذكور عادة ما يتم قتلهم بواسطة أشخاص غرباء، أما النساء فغالبًا ما يتعرضن للقتل على أيدى أزواجهن أو شركائهن.

ومجمل القول: إن من أهم النتائج المدّمرة لتبنى العنف ضد المرأة ما يلى:

- تدمير آدمية المرأة وإنسانيتها.
- فقدان الثقة بالنفس والقدرات الذاتية للمرأة كإنسانة.
- التدهور العام فى الدور والوظيفة الاجتماعية والوطنية.
- عدم الشعور بالأمان اللازم للحياة والإبداع.
- عدم القدرة على تربية الأطفال وتنشئتهم بشكل تربوى سليم.
- التدهور الصحى الذى قد يصل إلى حد الإعاقة الدائمة.
- بغض الرجل من قبّل المرأة، مما يولّد تأزماً فى بناء الحياة الواجب نهوضها على التعاون المشترك .
- كره الزواج وفشل المؤسسة الزوجية بالتبعية نتيجة حالات الطلاق والتفكك الأسرى. وهذا ما ينعكس سلبيا على الأطفال من خلال التدهور الصحى للطفل – الحرمان من النوم –فقدان التركيز– الخوف والغضب – عدم الثقة بالنفس– القلق – عدم احترام الذات– فقدان الإحساس بالطفولة.
- الاكتئاب – الإحباط – العزلة – ضعف الاتصال الحميمى بالأسرة – الميل إلى العدوان والانحرافات السلوكية.
- آثار سلوكية مدمّرة من قبيل استسهال العدوان، وتبنى العنف ضد الآخر.

خاتمة

انتهت الدراسة إلى أن محاربة العنف – كحالة إنسانية وظاهرة اجتماعية عملية متكاملة تتآزر فيها أنظمة التشريع القانونى والحماية القضائية والأبنية الثقافية والاجتماعية والنمو الاقتصادى والاستقرار السياسى الديمقراطى، فعلى أجهزة الدولة والمجتمع المدنى بمؤسساته الفاعلة العمل المتكامل لاستئصال العنف من خلال المشاريع التحديثية الفكرية والتربوية والسياسية والاقتصادية.

وهنا يجب إيجاد وحدة تصور موضوعى متقدم لوضع المرأة الإنسانى والوطنى، والعمل لضمان سيادة الاختيارات الإيجابية للمرأة فى أدوارها

الحياتية، وتنمية المكتسبات النوعية التى تكتسبها المرأة فى ميادين الحياة وبالذات التعليمية والتربوية.

كما لابد من اعتماد سياسة التنمية البشرية الشاملة لصياغة إنسان قادر على الإنتاج والتناغم والتعايش والتطور المستمر، وهى مهمة مجتمعية وطنية تتطلب إبداع فى البرامج والمشاريع الشاملة التى تغطى كل جوانب التنمية على تنوع أهدافها السياسية والاقتصادية والحضارية، فأى تطور تنموى سيساعد فى تخطى العقبات التى تواجه المرأة فى مسيرتها الإنسانية والوطنية.

كما أن للتوعية النسوية دوراً جوهرياً فى التصدى للعنف، إذ لابد من معرفة المرأة بحقوقها الإنسانية والوطنية وكيفية الدفاع عنها، وعدم التسامح والتهاون والسكوت على سلب هذه الحقوق، وصناعة كيان واع ومستقل لوجودها الإنسانى وشخصيتها المعنوية، وعلى فاعليات المجتمع النسوى مسئولية إبداع مؤسسات مدنية جادة وهادفة للدفاع عن المرأة وصيانة وجودها وحقوقها.

كما أن للنخب الدينية والفكرية والسياسية الواعية دوراً حاسماً فى صناعة حياة تقوم على قيم التسامح والأمن والسلام، وفى هذا الإطار يجب التنديد العلنى بالعنف الذى تتعرض له المرأة، والإصغاء للنساء والوقوف بجانبهن لنيل حقوقهن، ويجب أيضا مواجهة المسئولين إذا ما تقاعسوا عن منع أعمال العنف ضد المرأة ومعاقبة مرتكبيها وإنصاف ضحاياها، ورفض الأفكار والتقاليد التى تحط من شأن المرأة وتنقص من آدميتها ودورها ووظيفتها.

- ومن المؤكد أنه لا يمكن حل هذه الظاهرة وتقليلها فى المجتمع إلا عبر مجموعة من السياسات تشمل:
- تحسين أحوال المعيشة ورفع الحد الأدنى للأجور.
- إجراء حوار مجتمعى وضرورى لتغيير الأوضاع والسلوكيات فى المجتمع عن طريق حل الأزمات، والإرتقاء بمستوى المعيشة، والقضاء على الظواهر السلبية فى الشارع المصرى.

- توفير أماكن آمنة لتفريغ طاقة الأطفال والنساء، كالأندية والحدائق ومراكز الشباب، حتى لا يكون هؤلاء الشباب عرضة للانحراف، وضرورة القضاء على مشكلة أطفال الشوارع، فالمجتمع يعلم ويلحظ مدى استغلال هؤلاء الأطفال أثناء أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ فى الإضرار بالمصالح العامة للمجتمع.
- التواجد الأمنى بإتاحة رجال الأمن وانتشارهم الدورى فى الأماكن العامة.
- أهمية التدخل غير الرسمى، وذلك من خلال إنشاء المزيد من جمعيات مساندة ضحايا العنف، والتعريف بدورها، وكيفية الاتصال بها، وحث الأفراد العاديين على الانضمام إليها، والمشاركة فى أعمالها التطوعية.
- ضرورة مقاومة أوجه القصور والفساد الإدارى بأشكالها المختلفة، عن طريق توسيع قنوات الاتصال الجماهيرى مع السلطات المعنية بالعشوائيات، وإعادة تخطيطها.
- الحث على ممارسة السلوكيات الاجتماعية البناءة، والاهتمام بالأنشطة الاجتماعية التطوعية، وتنمية الوعى الدينى والالتزام بالقيم الأخلاقية، وتيسير إنشاء الجمعيات التطوعية الناشطة فى مجال مكافحة العنف، ووضع التشريعات الرادعة.
- لابد من أجل وقاية المرأة من العنف أن تتعاظم مشاركة المرأة فى الحياة العامة، بتفعيل مواد الدستور والقانون، بما يضمن تمثيلاً عادلاً للمرأة فى المجالس الشعبية والمنتخبة.
- وللإعلام دور كبير فى صناعة ثقافة متطورة تجاه المرأة كوجود ورسالة ودور إنسانى ووطنى، وعليه تقع مسؤولية مضاعفة لخلق ثقافة الرفق والرحمة والعدالة، فعلى وسائل الإعلام المتنوعة اعتماد سياسة بناءة تجاه المرأة، وإقصائه لثقافة العنف المارس ضدها.
- كما يجب الابتعاد عن الصورة النمطية المعطاة للمرأة إعلاميا بأنها ذات عقلية دونية أو كيدية تآمرية أو قسر سطحية غير جادة، ويتطلب الأمر الابتعاد عن

البرامج الإعلامية التى تتعامل محتوياتها مع حل المشاكل الإنسانية والخلافات العائلية بالعنف والقسوة والقوة. والتركيز على حل المسائل الخلافية داخل المحيط الإنسانى والأسرى بالتفاهم والمنطق والأسلوب العلمى والأخلاقى الرفيع.

المراجع

١ - علا مصطفى وآخرون، الطفل فى المناطق العشوائية، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٨ ص ٢.

٢ - محمود الكردى وآخرون ، مسح اجتماعى لمنطقة عشوائية، دراسة فى المستويات الاجتماعية والاقتصادية، منطقة الحوتية، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٩ ص هـ .

٣ - علا مصطفى، مرجع سابق، ص ٤.

٤ - محمد الجوهرى، دراسات فى علم الاجتماع فى العالم العربى، القاهرة، مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص ٢٩٢.

٥ - محمد الجوهرى، المشكلات الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، طبعة أولى ١٩٩٤، ص ٧٦ .

٦ - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كتب سيداو ، العنف ضد المرأة، الأردن، طبعة أولى، ٢٠٠٦، ص ٢٦٦.

٧ - حنة أردنت، فن العنف، ترجمة إبراهيم العريس، بيروت، دار الساقى، ٢٠١٣، ص ص ٦-١١.

٨ - علياء شكرى، قضايا المرأة المصرية بين التراث والتغير، دراسة للثبات والتغير الاجتماعى والثقافى، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. كلية آداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٤٨.

٩- سميحة نصر، العنف فى الحياة اليومية فى المجتمع المصرى، المجلة القومية الجنائية، مجلد ٤٦، العدد ٢، يوليو، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٢، ص ٩٨.

١٠ - محمود الكردى، مرجع سابق، ص هـ .

١١- هناء الجوهرى، دراسة العشوائيات فى المجتمع المصرى، مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية، القاهرة ٢٠٠٧، ص ١٧٧.

١٢- امارتيا صن، الهوية والعنف، ترجمة سحر توفيق، عالم المعرفة، العدد ٣٥٢، ٢٠٠٨، ص ١٨.

١٣- Center on Housing Rights and Evictions, Violations of Women's Housing Rights in Kenya's, Slum Communties, 2008, p.1.

١٤- فريدة بناني، مقاربة العنف الموجه ضد المرأة الطفلة ومدى شرعيته وآثاره على الحقوق الصحية والحقوق الإنجابية، مؤتمر مائة عام على تحرير المرأة العربية، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة،١٩٩٩، ص٢٣٨.

١٥- Kamla, Raj, Impact of Work and Environment on Women Living in Urban Slums of Jammu City, P. G Department of CRM & E, Gout College for Women, Parad, Jammu, India, 2008, p. 2.

١٦- Aekplakorn, W., Kongsakon, R., Intimate Partner Violence Among Women in Slum Communities in Bangkok,Singapore Medical Journal,vol.48, 2007, p.8.

١٧- طريف شوقى، العنف فى الأسرة المصرية ، دراسة نفسية استكشافية ، أعمال المؤتمر السنوى الرابع ، الأبعاد الاجتماعية والجنائية فى المجتمع المصرى (٢١-٢٤ إبريل ٢٠٠٢) ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

١٨- خالد الجنابى، العنف ضد المرأة ، الأسباب والنتائج ، مؤسسة النور للثقافة والإعلام، قراءات ٢٠١٢/١١/٢٩.

Abstract

VIOLENCE AGAINST WOMEN IN SLUMS

ANTHROPOLOGICAL STUDY IN AL-SHARABYA AREA

Amal Muhammed

This Study discusses forms of violence against women in slums. Slums environment causes specific forms of violence, reasons of such violence, and its effect on women: It attempts to face such violence and reach the means and solutions to limit this phenomenon in slums. Via the anthropological approach, the study reached to the circumstances and dangers that face women in slums, which deprives them from their rights and lead to crime.

Thus, it requires the intervention of concerned authorities to improve the conditions of women in general, and women in slums in particular. Women should be educated in terms of legal illeteracy, offered comprehensive development programs to be able to face violence.

This can be done by eliminating slums along with every disorder that relates to several society variables.